



دور السياسة النقدية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية

The Role of Monetary Policy in Confronting the Effects of the Corona Pandemic

(COVID-19) on the Algerian Economy : An Analytical Study

عماري أمال، جامعة عنابة (الجزائر)، amel.ayari@univ-annaba.dz

خوالد أبوبكر*، جامعة عنابة (الجزائر)، aboubaker.khoualed@univ-annaba.dz

بوزرب خير الدين، جامعة جيجل (الجزائر)، k.bouzerb@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال: 2024/01/21	تاريخ القبول: 2024/01/26	تاريخ النشر: 2024/01/30	المؤلف المرسل: خوالد أبوبكر
---------------------------	--------------------------	-------------------------	-----------------------------

الملخص:

تعود بنا هذه الدراسة إلى بداية تفشي جائحة كورونا في الجزائر والعالم حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي لعبته السياسة النقدية في معالجة تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري آنذاك، وذلك من خلال تحليل الإجراءات والأدوات الكمية والكيفية التي سخرها البنك المركزي لمواجهة هذه الأزمة في أوجها، ولتحقيق الهدف السابق الذكر اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي مستعينين بالأدبيات السابقة ومختلف التقارير والإحصائيات الرسمية التي تخص موضوع البحث.

خلصت هذه الدراسة إلى أن البنك المركزي الجزائري قد استخدم مختلف أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة في مواجهة تداعيات الجائحة، حيث اتخذ عدة تدابير وإجراءات لضمان تحقيق استقرار الاقتصاد وتجنبه أزمة ركود، إلا أنه لا يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة النقدية الجزائرية في مواجهة فيروس كورونا لعدة أسباب تم عرضها في نهاية هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، أدوات، البنك المركزي، الاستقرار الاقتصادي، جائحة كورونا (كوفيد-19).

Abstract:

This study takes us back to the beginning of the emergence of the Corona pandemic in Algeria and the world, as this study aims to clarify the role that monetary policy plays in addressing the implications of the emerging Corona Virus (COVID-19) on the Algerian economy, by analyzing the quantitative measures and tools that the central bank has harnessed to confront this crisis, and to achieve the above-mentioned goal the

* المؤلف المرسل: خوالد أبوبكر

researchers relied on the analytical descriptive approach, using the previous literature and various official reports and statistics related to the subject of the research.

This study concluded that the Algerian Central Bank has used various tools of direct and indirect monetary policy in the face of the consequences of the emerging Corona virus, where it took several measures and actions to ensure the stability of the economy and averting a crisis recession, but it cannot be judged on the effectiveness of monetary policy in the face of the Algerian Corona virus for several reasons presented at this end of the study.

Keywords: Monetary Policy, Instruments, Central Bank, economic Stability, Corona Pandemic (COVID-19).

1. مقدمة:

على مر الزمن شهدت دول العالم أزمات اقتصادية عديدة اختلفت في حدتها وفي مدة تأثيرها، بحيث كان لها وقع كبير على الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات الاقتصادية، كما أن هناك عدة أزمات أخذت بعدا إقليميا أو عالميا لتؤثر على عدد كبير من اقتصاديات العالم، ومن بين أبرز تلك الأزمات: أزمة التوليب (1673)، أزمة الائتمان (1772)، أزمة الكساد الأعظم (1929)، أزمة النفط (1973)، الأزمة الآسيوية (1997)، أزمة الرهون العقارية الأمريكية الرديئة (2008)، أزمة الديون السيادية الأوروبية (2009)، ... وغيرها، وخلال كل تلك الأزمات لعبت السياسة النقدية دورا بارزا في التخفيف من وطأة وتداعيات تلك الأزمات على الاقتصاديات المحلية والدولية.

واليوم يشهد العالم جائحة صحية عالمية (فيروس كوفيد-19) تنذر بدخول العالم في أسوأ أزمة ركود اقتصادي منذ أزمة الكساد الأعظم (1929)، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي (IMF) تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة (3%) هذا العام (2020)، مع انكماش اقتصاديات جل دول العالم بأسرع وتيرة منذ عقود، لهذا فإن هذه الدراسة ستحاول رصد فيما إذا كانت السياسة النقدية ستلعب الدور المنوط بها في مواجهة التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة الصحية غير المسبوقة أم لا.

1.1. طرح الإشكالية:

منذ ظهور فيروس كورونا (COVID-19) في الصين خلال منتصف ديسمبر (2019) وإلى غاية تسجيل أول إصابة في الجزائر بتاريخ (25 فيفري 2020)، أشار كثير من الخبراء والمحللون الاقتصاديون إلى أن هذه الجائحة العالمية ستكون لها انعكاسات جد وخيمة على الاقتصاد الجزائري والعالمي ككل، كيف لا وقد ساهمت هذه الجائحة في انخفاض أسعار المحروقات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل بتاريخ (20 أفريل 2020) انهارت أسعار الخام الأمريكي لتعلق عند (-37) \$ للبرميل لأول مرة في التاريخ، إن تراجع أسعار المحروقات دوليا سيكون له أثر جسيم على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات القطاع النفطي، الأمر الذي سيضع الاقتصاد الجزائري أمام أزمة مستعصية. في ظل هذه الأوضاع يتساءل الكثير عن الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك المركزي الجزائري من خلال توظيف مختلف أدوات السياسة النقدية في ضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الأزمة الخطيرة، هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الدراسة التي تأسست على الإشكالية الرئيسية التالية:

- فيما تكمن معالم السياسة النقدية التي استخدمها البنك المركزي الجزائري لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا (COVID-19)؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

لفك غموض إشكالية الدراسة ستم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي؟
- فيما تكمن أبرز تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري؟
- كيف تم توظيف مختلف أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري؟

3.1. الفرضيات:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تلعب السياسة النقدية دورا بارزا في تحقيق استقرار الاقتصاد ونموه أثناء الأزمات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: وظّف البنك المركزي الجزائري مختلف أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري.

4.1. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة كونها تتعلق بأكثر السياسات الاقتصادية استخداما متمثلة في السياسة النقدية التي تعد أهم مكونات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، وضمان استقرار اقتصادها ونموه. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من الظرفية الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي والمتمثلة في تفشي وباء كورونا ومختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها، وبالتالي فإننا في أمس الحاجة لدراسات أكاديمية حول هذا الموضوع تمكننا من تحديد الآليات المناسبة للتعافي من الآثار الاقتصادية السلبية لهذا الوباء.

5.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- تكوين نظرة شاملة ومبسطة عن السياسة النقدية ومختلف أدواتها الكمية والنوعية.
- توضيح الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في دعم الاستقرار الاقتصادي عبر التأثير على المتغيرات الأربعة لمربع كالدور السحري.
- تقديم لمحة موجزة عن جائحة (COVID-19) وأبرز تداعياتها على الاقتصاد العالمي.
- رصد مدى تفشي جائحة (COVID-19) في الجزائر وأبرز تداعياتها على اقتصادها.
- الكشف عن طريقة معالجة البنك المركزي الجزائري لتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري من خلال توظيفه لمختلف أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية.

6.1. منهجية الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع الحديث والمعاصر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أنسب منهج في مثل هكذا حالات، أما فيما يخص مصادر الحصول على المعلومات فقد شملت الدراسات السابقة (الكتب، المذكرات، الدوريات، الملتقيات، ...، وغيرها) في الإطار النظري، في حين تم الاعتماد على مختلف الإحصائيات والتقارير الرسمية باللغات العربية

7.1. الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة موضوع جائحة كورونا والسياسات النقدية والمالية المتبعة في معالجة آثارها فإنه يوجد عدد قليل جدا من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث أو أحد جزئياته ومن أبرز هذه الدراسات نجد: دراسة (غريال، 2023)، والتي هدفت إلى الكشف عن السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها مصر للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وقد ناقش الباحث عدة سياسات مالية تمثلت في: الدعم الصحي والاجتماعي، دعم الفئات القطاعية الإنتاجية الأكثر تضررا، تخفيض الضرائب والرسوم، وعدة سياسات نقدية منها: تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد على النمو، تأجيل تسديد القروض المستحقة على العملاء، دعم التعاملات المصرفية الإلكترونية، توفير التمويل للقطاعات الأكثر تضررا.

- دراسة (زواق، 2021)، حاولت هذه الدراسة توضيح كيفية استجابة السياسات النقدية العالمية لإحتواء الإنعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا، وقد قام الباحث برصد وتحليل مختلف السياسات النقدية المطبقة مع بداية الجائحة في مختلف دول العالم وخصوصا: الإجراءات الرامية إلى تعزيز السيولة في الأسواق المالية، جهود الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام البنكي العالمي، تحفيز الاقتصاد وتيسير إجراءات التمويل البنكي له أثناء الجائحة.

8.1. خطة الدراسة:

عمليا تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزأين أساسيين، الجزء الأول نظري تم التطرق فيه لمختلف الأسس المفاهيمية النظرية للسياسة النقدية وأدواتها ودورها في مواجهة الأزمات، والثاني تحليلي تم التطرق فيه لجائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والجزائري إضافة إلى تحليل دور أدوات السياسة النقدية وكيفية استخدامها في تخفيف وطأة الجائحة على الاقتصاد الجزائري.

2. الإطار النظري:

1.2. السياسة النقدية: المفهوم والأهداف:

تعد السياسة النقدية إحدى أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تؤثر على متغيرات الاقتصاد الحقيقي بكافة قطاعاته، وهو اتجاه آمن به التيار الرئيسي في الفكر الاقتصادي منذ عقود، وقد تنوعت الآليات التي رصدتها الأدبيات والتي يمكن من خلالها تأثير التغيرات في السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي. (عبود ومليجي، 2023)

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهدافها المختلفة، حيث تمارس عملها من خلال التأثير على المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة، بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم، وتوفير السيولة الناقصة في حالات الانكماش.

ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفها مفهوماً محدداً إلى أواخر القرن (19)، عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد الأعظم (1929-1933)، وظهور الفكر الكينيزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب (فاضل وإسماعيل، 2019)، ومن بعد كينز وإلى غاية يومنا هذا ظهرت الكثير من المدارس الاقتصادية والنقدية التي نوهت بالدور المتعاظم الذي تلعبه السياسة النقدية ومختلف أدواتها بالنسبة للاقتصاد.

وتعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة من الأهداف للسياسة الاقتصادية". (بلعزوز، 2006)

بعبارة أخرى فإن السياسة النقدية هي: "مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف البنوك المركزية بهدف التأثير على الظروف النقدية والمالية سعياً نحو تحقيق عدة أهداف أبرزها: النمو المستدام، الناتج الحقيقي، العمالة العالية، واستقرار المستوى العام للأسعار". (Rodriguez and Fuentes, 2017)

وبشكل عام يمكن القول أن السياسة النقدية هي: مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من خلال مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، للتأثير في المتغيرات النقدية وغير النقدية بما يتلاءم والظروف المحيطة، بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال مدة زمنية معينة.

ومن خلال كل ما سبق ذكره يمكن استنتاج أنه هناك مفهومين للسياسة النقدية: (عبد الرحيم، 2007) (إبراهيم، 2019)

أ- **المفهوم الضيق:** والذي يركز على مراقبة وتنظيم عرض النقد، ويهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة والتأثير على مستوى الإنفاق الكلي وتكلفة الائتمان أي سعر الفائدة.

ب- **المفهوم الواسع:** والذي يشمل إجراءات السلطة النقدية والخزينة العامة والحكومة بهدف التأثير على النقد والائتمان والدين الحكومي.

أما فيما يخص أهداف السياسة النقدية فهي تختلف تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات هذه المجتمعات، ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول على المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، وكذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية لتمويل متطلبات تنمية الاقتصاد الوطني. (سعيدان، 2009)

ويبقى الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في جميع الدول والاقتصاديات هو تحقيق أربع أهداف أساسية تسمى بمربع

كالدور السحري (The Magic Square of Kaldor) وهي: (Amani et Belkhir, 2015)

- **هدف النمو:** من خلال العمل على نمو الناتج الداخلي الخام (PIB).

- هدف التوظيف: من خلال العمل على تقليص معدلات البطالة قدر الإمكان.
 - هدف استقرار الأسعار: من خلال العمل على استقرار معدلات التضخم وتخفيضها.
 - هدف استقرار الحسابات الخارجية: من خلال العمل على توازن ميزان المدفوعات.
- 2.2. أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة):

سميت هذه الأدوات بالأدوات الكمية لأنها تهدف إلى التأثير على عرض النقد وكمية الائتمان وليس على نوعيته، وهي أدوات عامة تهدف إلى توجيه الائتمان والكتلة النقدية بالاتجاه الذي يناسب الوضعية النقدية والاقتصادية السائدة في البلاد، وتشمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية ما يلي:

1.2.2. سعر إعادة الخصم: تعتبر سياسة سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل إعادة الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة (1847)، وفي فرنسا كانت بداية العمل به سنة (1857)، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فكان سنة (1933). (سعيدان، 2009) وتشير أداة سعر إعادة الخصم إلى الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي من البنوك نظير إعادة خصمه للأوراق المالية والتجارية (خلف، 2018)، بعبارة أشمل فسر إعادة الخصم هو: "السعر الذي يتحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية، نتيجة إعادة خصمه للأوراق المالية والتجارية القصيرة الأجل التي لديها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية والحكومية، للحصول على احتياطات إضافية وزيادة قدرة البنوك التجارية على منح القروض وتوليد الودائع الجارية". (Samuelson and Nordhaus, 2009)

أما عن آلية عمل أداة سعر إعادة الخصم، فمثلا إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقود في الاقتصاد مرتفع إلى مستوى يهدد استقرار المستوى العام للأسعار، فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية، فيعمل على رفع سعر إعادة الخصم الأمر الذي سيؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية، وهذا ما سيقبل من إقبال الأفراد على الاقتراض، وبالتالي سيقبل الإنفاق النقدي وتقل معه الضغوط التضخمية وهذا ما سيقبل أخيرا عرض النقد، والعكس صحيح في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية.

2.2.2. معدل الاحتياطي الإلزامي (القانوني): ظهرت هذه الأداة التي تسمى أيضا متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعديلات أدخلت على قانون الاحتياط الاتحادي سنتي (1933) و(1935) على التوالي. (سعيدان، 2009)

وأداة معدل الاحتياطي الإلزامي أو الإجباري أو الإلزامي أو القانوني وهي نسبة من الودائع الإجمالية التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي وجوبا (خلف، 2018)، بعبارة أخرى فإن معدل الاحتياطي الإلزامي هو: "إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودايعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم معدل الاحتياطي الإلزامي في التحكم في حجم الائتمان". (قدي، 2003)

أما عن آلية عمل أداة معدل الاحتياطي الإلزامي فتكون حسب الوضع الاقتصادي السائد، فلنفرض مثلا أنه في حالة تضخم هنا يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهذا من شأنه أن يقلل من الاحتياطات التي بحوزة البنوك

التجارية وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان، وهو ما سيؤدي إلى تخفيض العرض النقدي، والعكس صحيح في حالة الانكماش.

3.2.2. عمليات السوق المفتوحة: تم استخدام هذه الأداة لأول مرة سنة (1925) في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (القطابري، 2011)، وقد جاء استخدام هذه الأداة بهدف توفير سيولة كافية لتمويل الخسائر المادية والمالية الناتجة عن تلك الحرب.

وباختصار يمكن القول أن أداة عمليات السوق المفتوحة هي قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية بهدف التأثير في حجم السيولة (خلف، 2018)، بعبارة أشمل فإن عمليات السوق المفتوحة تعني: "دخول البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية والخاصة، بهدف تخفيض أو زيادة حجم السيولة لدى البنوك التجارية للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي". (عجمي وآخرون، 2009)

أما عن آلية عمل أداة عمليات السوق المفتوحة، فمثلا إذا وجد البنك المركزي أن هناك سيولة كبيرة وضغوط تضخمية عالية فإنه يلجأ إلى بيع الأوراق المالية للأفراد والبنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية خصوصا، وتقييد مقدرتها على منح الائتمان وتقليل الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد، والعكس صحيح في حالة الانكماش.

3.2. أدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة):

سميت هذه الأدوات بالأدوات النوعية أو الكيفية أو الاختيارية أو الانتقائية، كونها لا تتجه للتأثير في كمية الائتمان، وإنما تستهدف التأثير في نوع الائتمان، ومن أبرز هذه الأدوات نجد:

1.3.2. توجيه الائتمان (السقوف الائتمانية): استخدمت هذه الأداة لأول مرة في أواخر القرن (18) من طرف بنك إنجلترا بهدف السيطرة على الائتمان (مفتاح، 2005)، وتعد هذه الأداة إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف للقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بطريقة إدارية مباشرة. (سعيدان، 2009)

2.3.2. التنظيم الانتقائي للائتمان: هي سياسة انتقائية للائتمان تمكن من تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض ومراقبتها وتوزيعها، بهدف توجيهها نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. (سعيدان، 2009)

3.3.2. تحديد هامش الضمان: يمثل هامش الضمان الفرق بين القيمة السوقية للسندات والحد الأعلى لقيمة القرض من هذه السندات (فاضل وإسماعيل، 2019)، فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية قد توسعت في منح الائتمان خصوصا الائتمان المتوجه نحو المضاربة، فإنه يأمر برفع هامش الضمان للحد من ذلك.

4.3.2. وضع حد أقصى لسعر الفائدة: قد يحدث التنافس بين البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء، فتمنح فوائد عالية على الودائع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، فيقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى للفوائد لا يمكن تجاوزه مع قابلية تغييره حسب الظروف الاقتصادية السائدة. (مبارك وآخرون، 1999)

5.3.2. الإقناع الأدي (سياسة المصارحة): هو أداة تحاول من خلالها البنوك المركزية إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام الأدوات الرقابية (بلعزوز، 2003)، ويعتمد نجاح هذا

الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية إضافة إلى مدى خبرته وثقة البنوك التجارية فيه، ويلجأ البنك المركزي لهذه الأداة نظرا للمركز الأدبي المميز الذي يحظى به بين بقية البنوك في النظام المصرفي.

6.3.2. التعليمات والتوجيهات: يتدخل البنك المركزي أحيانا عن طريق إصدار التعليمات والتوجيهات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، وذلك للتأثير على حجم الائتمان أو التحكم في اتجاهاته بالشكل المرغوب فيه وإلى القطاعات الاقتصادية المراد تمويلها وإعطاء الأولوية لها (سعيدان، 2009)، كما يتضمن هذا الأسلوب فرض عقوبات من طرف البنك المركزي على البنوك التجارية التي لا تستجيب لهذه الأوامر والتوجيهات، وقد تتراوح هذه العقوبات من توجيه الإنذار إلى اتخاذ إجراءات خاصة إلى إلغاء الاعتماد أو الترخيص.

7.3.2. الإعلام: يتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني والمشكلات النقدية التي يتعرض لها، والأدوات والإجراءات التي يعتقد أنها مناسبة وكفيلة بحل المشكلات، وتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل يتعين عليها تطبيقها. (عجلان، 2019)

4.2. دور السياسة النقدية في دعم الاقتصاد لمواجهة الأزمات الاقتصادية:

تحتل السياسة النقدية مكانة أساسية في معظم اقتصاديات العالم، وتزداد هذه الأهمية مع اتساع المبادلات المحلية والدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي، ذلك لما تمتلكه هذه السياسة من قدرة جيدة على مواجهة الصدمات الاقتصادية وضبط الإختلالات والاهتزازات التي تحدث في أسواق النقد والمال، بالشكل الذي يترك أثرا واضحا في استقرار المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة فضلا عن أسعار الصرف، مما سيفضي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعد بدوره شرطا جوهريا لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما. (داغر وعاشور، 2014)

وعموما يتضح الدور الجوهري الذي تلعبه السياسة النقدية في دعم استقرار الاقتصاد ونموه عند حدوث الأزمات الاقتصادية من خلال تأثيرها المباشر على المتغيرات الأربعة الأساسية التي تسمى بالمرجع السحري لكالدور والذي تمت الإشارة إليه آنفا، وفيما يلي نستعرض بشكل موجز أثر السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الأربعة لمرجع كالدور:

1.4.2. دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار: حيث تلعب أدوات السياسة النقدية دورا هاما في ضمان التوازن بين كمية النقود والأسعار، فمثلا تتبع البنوك المركزية سياسة نقدية انكماشية في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، حيث تقوم بتخفيض المعروض النقدي والحد من القروض عن طريق رفع معدلات الفائدة (سعر إعادة الخصم)، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والإنفاق على السلع والخدمات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار السلع واستقرار الأسعار تدريجيا، والعكس صحيح في حالة السياسة النقدية التوسعية. (عجلان، 2019)

2.4.2. دور السياسة النقدية في تحقيق معدلات نمو عالية: تلعب السياسة النقدية دورا هاما في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحفيز الاستثمار، فباستخدام أدوات السياسة النقدية المعروفة يتمكن البنك المركزي من التأثير على الاحتياطات النقدية الموجودة على مستوى البنوك التجارية، وبالتالي على أسعار الفائدة بما يخدم تشجيع الاستثمار.

(Blot et Hubert, 2018)

3.4.2. دور السياسة النقدية في تحقيق التشغيل الكامل: في حالة وجود بطالة عالية هنا الاقتصاد يكون يعمل بأقل طاقته الإنتاجية، وبالتالي يكون مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وهنا يمكن التعامل مع هذه الفجوة الانكماشية عن طريق اللجوء إلى سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود في الاقتصاد وتخفض من سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وإحداث زيادة في التشغيل والإنتاج والدخل (السمهوري، 2012)، جدير بالذكر أن التشغيل الكامل لا يعني توظيف كل العمالة المتاحة في المجتمع، إذ تتفق كثير من الدراسات والأبحاث على أن حالة التشغيل الكامل تتحقق عندما لا تتجاوز نسبة البطالة (4%) (محمد وعباس، 2018)

4.4.2. دور السياسة النقدية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث تستخدم أدوات السياسة النقدية في تشجيع وتخفيض الواردات، ورفع سعر إعادة الخصم يؤدي لارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار، لأن الأفراد يقبلون على الادخار وهذا ما يجعل الأسعار لتتخفض، ومنه تزيد الصادرات وتنخفض الواردات، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات. (القطابري، 2011)

3. الإطار التحليلي:

الإطار التحليلي للدراسة:

1.3. لمحة عن جائحة كورونا (COVID-19) وأبرز تداعياتها على الاقتصاد العالمي:

فيروس كورونا المستجد أو كما يرمز له بـ (COVID-19) اختصارا للمصطلح الإنجليزي (Corona Virus Disease-2019)، هو فيروس حيواني المصدر ينتقل إلى الإنسان عند المخالطة للصيقة لحيوانات المزرعة أو الحيوانات البرية المصابة بهذا الفيروس أو بفضلاتها، لكن رغم ذلك يبقى هذا الفيروس يحتاج إلى بحث أكثر لتحديد المصدر الدقيق له. (WHO, 2020)

بعبارة أخرى فإن فيروس كورونا (COVID-19) هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخرا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض قبل اندلاع الفاشية في مدينة ووهان (Wuhan) الصينية في ديسمبر (2019). (الأونروا، 2020)

أما فيما يخص أعراض هذا المرض وأكثرها شيوعا فهي: "الحُمى، الإرهاق، السعال الجاف، كما قد تمتد لتشمل الآلام، احتقان الأنف، الرشح، آلام الحلق، والإسهال (UN, 2020, 01)، وينتقل هذا المرض من شخص مصاب إلى آخر غير مصاب من خلال العدوى، والتي تكون نتيجة: السعال أو العطس، الاتصال الوثيق بالشخص المصاب، لمس الكائنات أو الأسطح المصابة بالفيروس. (إدارة الصحة العامة بمقاطعة لوس أنجلوس، 2020)

وقد ظهر هذا الفيروس أول مرة في أحد الأسواق العمومية للأسمك بمدينة ووهان (Wuhan) الصينية في منتصف شهر ديسمبر (2019) كمرحلة أولى، وذلك كنتيجة لأكلات محلية مصدرها حيوانات برية مصابة بهذا الفيروس (الوطواط)، وشيئا فشيئا بدأ هذا الفيروس يتفشى في الصين نتيجة العدوى، ولأن الصين تربطها علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية مع جل دول العالم تقريبا ولأن حركة النقل الجوي والبحري والبري كانت مفتوحة فقد انتقل هذا الفيروس إلى عدة دول مجاورة كاليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، إيران،...، وغيرها، وحتى إلى دول بعيدة عن الصين كإيطاليا، إسبانيا، فرنسا،

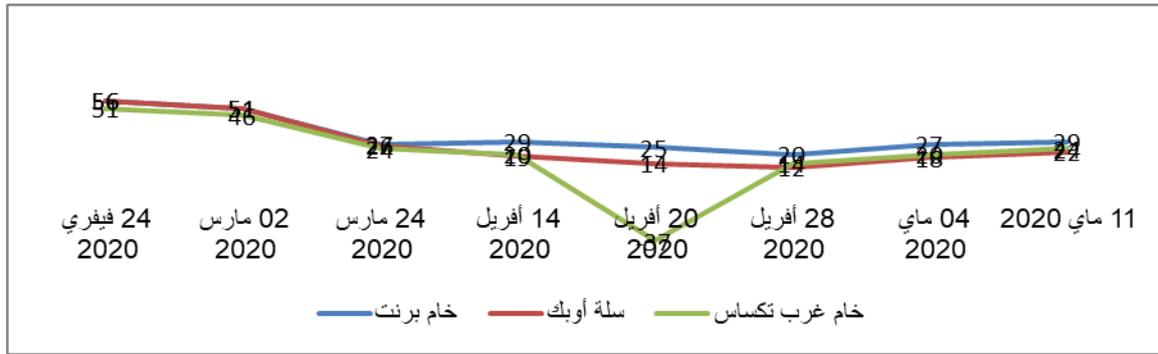
ألمانيا، الولايات المتحدة، الجزائر، ...، وغيرها كمرحلة ثانية، ثم توسعت دائرة تفشي هذا الفيروس لتشمل جل دول العالم تقريبا.

وإلى غاية 29 جانفي 2021 خَلّف فيروس كورونا (COVID-19) إصابة (1021110605) شخص، ووفاة (2202672) شخص، وشفاء (73961553) شخص (Elflein, 2021 A)، حيث انتشر هذا الفيروس في جل دول العالم تقريبا أكثرها تضررا حسب عدد المصابين هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، البرازيل، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، تركيا، ألمانيا على التوالي. (Elflein, 2021 B)

أما فيما يخص أبرز تداعيات تفشي فيروس كورونا (COVID-19) على الاقتصاد العالمي، فقد قام الباحثون بتجميع مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية العالمية التي تدل على أثر هذا الفيروس من مصادر رسمية نوجزها كما يلي: أ- توقع معدل سلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بـ (-3%). (IMF, 2020)

ب- تراجع رهيب لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية خصوصا خلال فترة ذروة الانهيار، وفقا لما يوضحه الشكل (01):

الشكل (01): أسعار المحروقات عالميا خلال الفترة (24 فيفري 2020-11 ماي 2020)



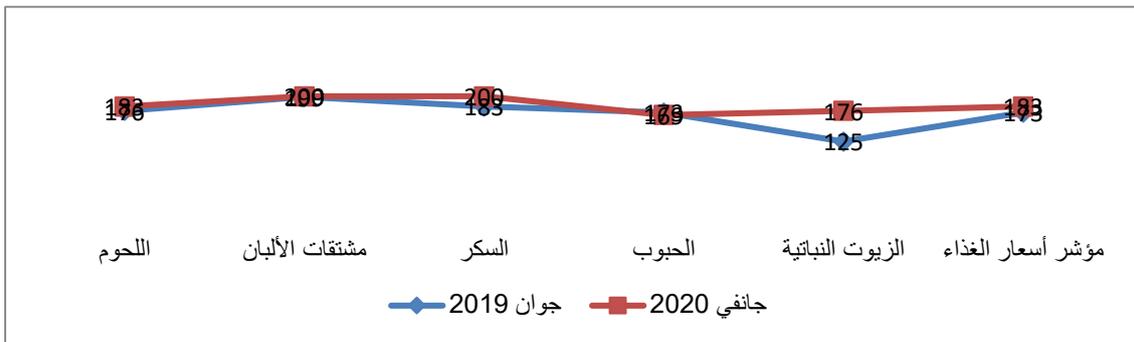
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Sonnichsen, 2021 A)

ت- توقع تراجع عائدات قطاع السياحة والأسفار من (685065) مليون \$ سنة (2019) إلى (447412) مليون \$ سنة (2020). (Lock, 2020)

ث- توقعات بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بين (5% - 15%). (UNCTAD, 2020)

ج- ارتفاع جل أسعار المواد الغذائية عالميا وفقا لما يوضحه الشكل (02) أدناه:

الشكل (02): مؤشر الغذاء العالمي خلال الفترة (جوان 2019 - جانفي 2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (FAO, 2020)

ح- (24.70) مليون منصب عمل معرض للضياع. (ILO, 2020)

خ- (547.6) مليون نسمة مهددين بالوقوع تحت خط الفقر. (OXFAM, 2020)

وما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن جائحة (COVID-19) كان لها أثر إيجابي على إنعاش عدة قطاعات اقتصادية بفعل زيادة الطلب عليها كالقطاع الزراعي، قطاع التكنولوجيات المتطورة والذكية، الإنترنت والتجارة الإلكترونية، قطاع الاتصالات، تطوير البرمجيات، قطاع الخدمات اللوجستية، ...، وغيرها، كما كان لتفشي هذا الفيروس أثر جد إيجابي على البيئة والطبيعة والكائنات الحية والمناخ وذلك بفعل تخفيض مستويات التلوث بكل أنواعه، الناجم عن تقليص كافة الأنشطة الإنتاجية والصناعية والاقتصادية والتجارية المضرة بالبيئة.

2.3. مدى انتشار جائحة كورونا (COVID-19) في الجزائر:

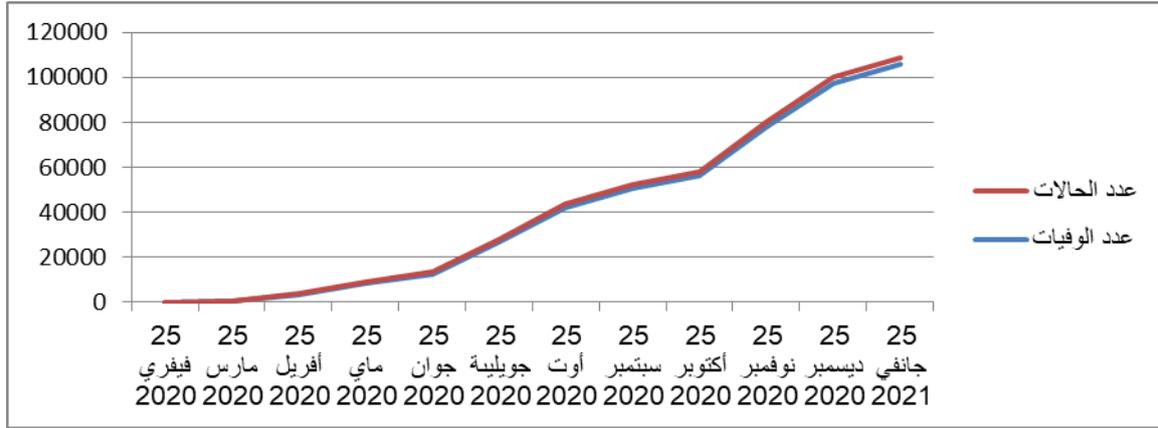
أعلنت الحكومة الجزائرية عن أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس (COVID-19) في (25 فيفري 2020) لمواطن إيطالي الجنسية وصل الجزائر بتاريخ (17 فيفري 2020) (Wikipedia, 2020)، ثم تم الكشف عن حالات أخرى لمواطنين من ولاية البليدة نتيجة عدوى من أقاربهم المغتربين في فرنسا والذين كانوا في زيارة إلى الجزائر وعند عودتهم إلى فرنسا اتضح أنهم مصابون بفيروس (COVID-19)، وشيئا فشيئا بدأ الفيروس يتفشى في الجزائر حيث أصبحت ولاية البليدة منطقة موبوءة بحيث فرض عليها الحجر الكلي بتاريخ (23 مارس 2020).

وقد رافق ذلك انتشار الفيروس في عدة ولايات جزائرية أخرى أولها: معسكر، سوق أهراس، تيزي وزو، سكيكدة، الجزائر العاصمة، برج بوعريج، بومرداس، بجاية، عنابة، ...، وغيرها، إلى أن انتشر الفيروس في كل ولايات الوطن البالغ عددها (48) ولاية، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ عدة إجراءات لوقف تفشي الفيروس أبرزها: تطبيق إجراءات الحجر الجزئي، غلق المقاهي والمطاعم والمحلات باستثناء محلات بيع المواد الغذائية، تعليق الرحلات الجوية الدولية والمحلية وشل قطاع النقل برتمته، غلق المساجد والزوايا والمدارس القرآنية، غلق المدارس والجامعات ومراكز التكوين المهني ودور الحضانة، تسريح نصف موظفي القطاع العمومي، منع التجمعات وكافة الاحتفاليات والتظاهرات الثقافية والترفيهية، ...، وغيرها.

ومنذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس (COVID-19) بالجزائر بتاريخ (25 فيفري 2020) إلى يومنا هذا (29 جانفي 2021) خَلَّف هذا الفيروس إصابة (107122) شخص و(2888) حالة وفاة و(73152) حالة شفاء. (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2021)

ونوضح عدد الإصابات والوفيات جراء فيروس (COVID-19) في الجزائر في الشكل (03) أدناه:

الشكل (03): تطور عدد الإصابات والوفيات وحالات الشفاء من فيروس (COVID-19) في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2021)

والجدول (01) أدناه يوضح أبرز الولايات الجزائرية المتضررة من فيروس (COVID-19):

الجدول (01) : أبرز الولايات الجزائرية المتضررة من فيروس كورونا (COVID-19) في الجزائر

الولاية	عدد الإصابات	عدد الوفيات	حالات الشفاء
الجزائر العاصمة	6506	145	261
البلدية	4435	131	133
وهران	4248	22	234
سطيف	3408	61	2
باتنة	3408	17	0
بجاية	2139	28	1
قسنطينة	1765	25	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2021)

جدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية قد اتخذت عدة إجراءات وتدابير أغلبها تمس قطاعي الصحة والإعلام وذلك لوقف تفشي فيروس (COVID-19) في الجزائر، ومن بين أبرز هذه الإجراءات نذكر: (وزارة الصحة والسكان وإصلاح

المستشفيات، 2021) (الإذاعة الجزائرية، 2020) (APS, 2020 A) (Wikipedia, 2020)

أ- تطوير خطة إعلامية للوقاية من هذا الفيروس بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO).

ب- تفعيل نظام للمراقبة والإنذار على المستوى الوطني معزز بمركز لاستقبال المكالمات على الرقم الأخضر المجاني (3030).

ت- تجنيد كافة وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون ومواقع الكترونية رسمية ومواقع التواصل الاجتماعي، الكتيبات، الملصقات، حملات التوعية، ...، وغيرها، للتحميس بخطورة هذا الفيروس وكيفية انتقاله والوقاية منه.

ث- اتخاذ تدابير ملموسة في مجال توفير كافة المستلزمات الطبية والصيدلانية المتعلقة بالوقاية من هذا الفيروس ومن أمثلتها: تخصيص (100) مليون \$ لتسريع استيراد جميع الأدوية ومستلزمات الحماية الطبية كالكمامات والقفازات والمطهرات

الكحولية والمآزر الخاصة، منع تصدير الأقنعة الواقية والكمادات، منح تراخيص لـ (37) مؤسسة لإنتاج الهلام المعقم محليا، ...، وغيرها.

ج- اعتماد دواء الكلوروكين (Chloroquine) من أجل علاج المرضى بفيروس (COVID-19)، وهو الدواء الذي كانت البلاد تنتجه حتى قبل ظهور هذا الوباء.

ح- الشروع في إنتاج كواشف سريعة لفيروس كورونا في زمن قدره (15) دقيقة بمعدل (200) ألف وحدة أسبوعيا، وذلك بالشراكة مع شركات أردنية وكندية.

خ- مؤخرا أي منذ يوم واحد فقط شرعت الجزائر في حملة تلقيح ضد فيروس كورونا اعتمادا على لقاح (Sputnik) المستورد من روسيا على أن تتم عملية التلقيح هذه وفقا لبرنامج محدد من طرف الحكومة.

3.3. أبرز تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري:

عموما يمكن القول أن أبرز تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري تتضح جليا من خلال تأثيرها على أبرز قطاع بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهو قطاع المحروقات والذي ساهم بنسبة (19.1%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة (2017) وبنسبة (38.40%) من إيرادات الدولة خلال نفس السنة (Banque d'Algérie, 2018)، فكما هو معروف فقد أثر فيروس (COVID-19) أيما تأثير على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية من خلال التراجع الحاد في الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض رهيب في أسعار المحروقات فسلة أوبك بلغت (25.17) \$ للبرميل في ماي (2020) بعدما كانت (66.48) \$ للبرميل في بداية شهر ديسمبر (2019) (Sonnichsen, 2021) (B)، حيث انخفضت لأقل من النصف، وسيكون لذلك أثر بالغ في تخفيض إيرادات الدولة وإنفاقها العام، وهذا ما بدأت تظهر معالمه جليا حيث تم الإعلان عن خطة تقشفية تتضمن: (بوابة الوزارة الأولى، 2020) (APS, 2020 B) -أ تخفيض فاتورة الاستيراد من (41) مليار \$ إلى (31) مليار \$ للعام الجاري.

ب- تخفيض النفقات العامة بنسبة (50%) دون المساس برواتب الموظفين.

ت- تخفيض ميزانية شركة سوناطراك (Sonatrach) من (14) مليار \$ إلى (7) مليار \$ أي بنسبة (50%).

ث- إلغاء توقيع عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية لتوفير حوالي (7) مليار \$.

إن التراجع الحاد لأسعار المحروقات بسبب تفشي وباء كورونا ستكون له عدة تداعيات سلبية أخرى أبرزها انخفاض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال هذا العام بنسبة (7.5%)، إضافة إلى انخفاض احتياطي الصرف من (51.6) مليار \$ إلى (44.2) مليار \$، ناهيك عن أن الجزائر ستفقد إيرادات جبائية لمدة أربعة أشهر جراء تعطل النشاط الاقتصادي من شهر مارس إلى شهر جوان. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

وما زاد الطين بلة هو أنه لا ضمانة لتعافي أسواق النفط العالمية بسبب شلل كافة الأنشطة الاقتصادية والصناعية وحركة النقل عبر العالم هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن الزبوين الرئيسيين للجزائر إيطاليا وإسبانيا هما من أكثر الدول تضررا من فيروس كورونا، وبالتالي فهناك إمكانية كبيرة لتراجع الطلب أو تعطل الدفع من قبل هذين البلدين، ومن جهة ثالثة التأثيرات السلبية لحرب أسعار النفط بين كل من المملكة العربية السعودية وروسيا.

أما فيما يخص قطاع الخدمات (الخدمات المصرفية، التأمينات، السياحة، الترفيه، الاتصالات، النقل، المعلومات، ...، وغيرها) والذي ساهم بنسبة معتبرة جدا من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والمقدرة بـ (27.30%) علاوة عن توظيفه لنسبة تقدر بـ (59%) من العمالة في الجزائر (Banque d'Algérie, 2018)، فقد تضرر كثيرا من تداعيات فيروس (COVID-19)، وإذا أخذنا على السبيل المثال أبرز قطاع خدمي وهو قطاع السياحة والفندقة فنجد أنه قد عرف شللا وصل إلى حدود (80%) تقريبا جراء تداعيات هذا الفيروس (لشموت، 2020)، ويعود ذلك إلى عدة عوامل تعود كلها إلى الظرفية الحالية الناجمة عن تفشي (COVID-19) في الجزائر، ومن أبرز آثارها على القطاع السياحي:

- إغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية وشل حركة قطاع النقل والطيران والأسفار.
- وضعية الحجر الصحي وإجراءات التباعد الاجتماعي التي أدت إلى إغلاق كثير من الفنادق والنزل والمرافق.
- تحويل بعض المرافق والفنادق والمركبات السياحية إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين القادمين من الخارج.
- الصعوبات التي تواجهها الوكالات السياحية وشل نشاطها تقريبا بسبب إغلاق جل الوجهات السياحية المحلية والدولية من جهة، وتعليق شعائر الحج والعمرة إلى إشعار آخر من جهة أخرى.

أما قطاع التجارة الخارجية فهو الآخر لم يسلم من تداعيات فيروس (COVID-19)، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى اعتماد شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية على الواردات الصينية بنسبة (25%) أي ما يعادل (8) مليار \$ (Wikipedia, 2020)، هذا ما أدى إلى خسائر معتبرة لهذه الشركات، وتضرر عدة قطاعات أخرى أبرزها قطاع الأشغال العمومية والبناء، كما أن تفشي هذا الفيروس في الجزائر دفع بالشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) إلى تأجيل أو إلغاء جميع التظاهرات التجارية والاقتصادية والترفيهية التي كانت مبرمجة خلال شهري مارس وأفريل (2020) على مستوى قصر المعارض الصنوبر البحري، وإنه من أصل (25) صالونا ومعرضا تم فقط تنظيم (7) معارض قبل بداية تفشي الفيروس (COVID-19) (APS, 2020 C)، ومن بين أبرز هذه المعارض التي تم تأجيلها نجد: معرض البيئة والطاقات المتجددة الدولي، المعرض الدولي للزيتون ومشتقاته، المعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلام المتحركة، الألعاب الكوميدية المغاربية، معرض الجزائر الدولي للسياحة.

أما فيما يخص توقعات معدلات نمو الاقتصاد الجزائري والتي توقع البنك الدولي بأنها ستكون ايجابية بـ (1.9%) و(2.2%) لسنتي (2020) و(2021) على التوالي (WB, 2020)، فمن المتوقع أن تؤول للانخفاض جراء تداعيات فيروس كورونا، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي (IMF) إلى انخفاض الناتج المحلي الجمالي بنسبة (5.2%) خلال سنة (2020)، كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن كل المؤشرات السابقة الذكر ستؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في الجزائر إلى مستوى قياسي قد يصل إلى (15.1%) و(13.9%) سنتي (2020) و(2021) على التوالي. (IMF, 2020)

وفي ظل كل المؤشرات المقلقة التي تمت الإشارة إليها أعلاه من جهة، واستمرار تحاوي أسعار النفط وتآكل احتياطات الصرف في الجزائر من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الجزائري سيكون أم ثلاثة خيارات أساسية، أولها الاتجاه نحو الاستدانة الخارجية، وثانيها التمويل غير التقليدي (طباعة النقود)، بما يحمله من تداعيات سلبية على الاقتصاد أبرزها التحلي عن كثير من الصلاحيات السيادية والانزلاق نحو التضخم، وحسب ما تم التصريح به مرارا من طرف الحكومة الجزائرية الحالية

فإنه لن يتم اللجوء لا للخيار الأول ولا للخيار الثاني، يبقى الخيار الثالث وهو التوجه نحو تنويع الاقتصاد الجزائري وفك ارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات عبر تشجيع عدة قطاعات منتجة أخرى كالزراعة، الصناعة، السياحة، ...، وغيرها، إلا أن هذا الخيار وفي حالة نجاحه فلن يؤتي ثماره إلا على المدى المتوسط والطويل بينما الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري حرجة جدا وتتطلب حلا سريعا.

4.3. دور السياسة النقدية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري:

منذ بداية تفشي جائحة كورونا في الجزائر سعت السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية لاحتواء هذا الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد، وذلك عبر توظيفها لمختلف أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية الكفيلة بإحداث التوازنات النقدية المطلوبة.

وضمن مجال توظيف أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) لمواجهة التداعيات الاقتصادية لفيروس (COVID-19) على الجزائر، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية (معدل إعادة الخصم) ب (25) نقطة أساس أي ب (0.25%) ليصبح (3%) بدل (3.25%) في 10 مارس 2020، ثم تخفيضه مرة أخرى إلى (3%) في أبريل 2020. (بنك الجزائر، 2020 أ) (بنك الجزائر، 2023)

ب- تخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي (القانوني) من (10%) إلى (6%) في 15 مارس 2020 تم إلى (2%) في 15 فيفري 2021 الأمر الذي سمح بتوفير سيولة إضافية للبنوك قدرت بمبلغ 778 مليار دج. (بنك الجزائر، 2020 ب) (بنك الجزائر، 2023)

ت- وضمن مجال عمليات السوق المفتوحة قرر بنك الجزائر رفع عتبات إعادة التمويل للأوراق القابلة للتفاوض وذلك على النحو المبين في الجدول (02) أدناه:

الجدول (02): عتبات إعادة تمويل الأوراق المقدمة على سبيل الضمان

عتبات إعادة التمويل	مدة الاستحقاقات المتبقية	طبيعة السندات
95%	- أقل من 1 سنة.	السندات العمومية القابلة للتفاوض.
90%	- من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات.	
85%	- أكبر من أو تساوي 5 سنوات.	
80%	- من 0 إلى أقل من 1 سنة.	السندات الخاصة القابلة للتفاوض.
70%	- من 1 سنة إلى أقل من 3 سنوات.	
50%	- أكبر من أو تساوي 3 سنوات.	
70%	- من 0 إلى أقل من 1 سنة.	المستحقات غير القابلة للتفاوض.
50%	- من 1 سنة إلى 5 سنوات.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2020 ت).

وبالحديث عن السندات العمومية القابلة للتفاوض فقد تم رفع عتبة تمويلها من (90%) إلى (95%) بالنسبة للسندات التي مدة استحقاقها المتبقية أقل من سنة، بينما السندات العمومية التي مدة استحقاقها المتبقية تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات فقد تم رفع عتبة تمويلها من (80%) إلى (90%)، في حين أن السندات العمومية التي تفوق أو تساوي مدة استحقاقها المتبقية (5) سنوات تم رفع عتبة تمويلها من (70%) إلى (85%) (بنك الجزائر، 2020 ث) وما تجدر الإشارة إليه أن الرفع في عتبات التمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها البنك المركزي كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية ستسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، نفس الشيء بالنسبة لتخفيض سعر إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجمالي الأمر الذي سيسمح بتوفير موارد مالية إضافية للبنوك والمؤسسات المالية تمكنها من تمويل ودعم النشاط الاقتصادي.

أما فيما يخص توظيف أدوات السياسة النقدية النوعية أو الكيفية (المباشرة) لمواجهة تداعيات فيروس (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية: (بنك الجزائر، 2020 ج)
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية إلى (60%) بعد أن كان (100%) على الأقل. (الجريدة الرسمية، 2011)

- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان، جدير بالذكر أن وسادة الأمان هي نسبة يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية تكوينها بموجب (الجريدة الرسمية، 2014) تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي (2.5%) من مخاطر المرجحة.

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء (COVID-19).

- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها.
كما أصدر بنك الجزائر توجيهات مباشرة لكافة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتضمن مجموعة من الإجراءات الرامية لمواجهة فيروس كورونا أبرزها: (Banque d'Algérie, 2020 A)
- ضرورة اتخاذ كافة البنوك والمؤسسات المالية لجميع التدابير الوقائية اللازمة خاصة من حيث النظافة سواء لموظفيهم أو عملائهم.

- ضرورة إدراج طريقة مكافحتهم لانتشار فيروس (COVID-19) والإفصاح عنها.
- ضرورة اتخاذ البنوك والمؤسسات المالية كافة التدابير التي من شأنها تشجيع زبائنهم على استخدام وسائل الدفع غير النقدية لاسيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية.
- إجراء حملات إعلامية وتحسيسية لفائدة عملائهم.

- تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تقديم خدمات مجانية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية لتقليل انتشار العدوى التي تنتقل عبر النقود الورقية كمنح البطاقات المصرفية بشكل مجاني، مجانية استخدام الصرافات الآلية (DAB, GAB)، تزويد التجار بأجهزة نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPE) بدون تكاليف إضافية.

كما تم عقد عدة اجتماعات وندوات بمعية محافظ البنك المركزي الجزائري لدراسة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري والعالمي وسبل مواجهة تداعياته، فمحليا تم عقد اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية (COPM) بتاريخ (29 أبريل 2020) (بنك الجزائر، 2020 ث)، وكذلك اجتماع آخر لنفس اللجنة بتاريخ (10 مارس 2020) (بنك الجزائر، 2020 ح)، أما دوليا فقد شارك محافظ بنك الجزائر افتراضيا في اجتماع اللجنة المالية والنقدية الدولية (IMFC) المتشكلة من (24) بلدا منها الجزائر وذلك بتاريخ (16 أبريل 2020) ممثلا عن الجزائر وأفغانستان وغانا وإيران وليبيا والمغرب وباكستان وتونس، حيث دعا محافظ بنك الجزائر صندوق النقد الدولي (IMF) إلى ضرورة تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لمساعدة البلدان الناشئة والنامية في مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، كما شارك محافظ البنك المركزي الجزائري عن بعد في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي بتاريخ (26 أبريل 2020) الهادف إلى توحيد وجهات نظر الدول العربية في مواجهة تداعيات فيروس (COVID-19) وإقامة تعاون فعال فيما بينها ضمن هذا المجال.

وفي إطار المبادرة التضامنية الرامية لتخفيف الأضرار الناجمة عن تفشي الفيروس على المجتمع الجزائري وفي إطار المبادرة المعروفة بصندوق "كوفيد-19"، تبرع محافظ بنك الجزائر ونوابه بشهر من رواتبهم لفائدة هذا الصندوق، في حين تبرعت الإطارات السامية العاملة ببنك الجزائر بجزء من رواتبها أيضا لفائدة هذا الصندوق. (بنك الجزائر، 2020 خ) وما لاحظته الباحثون أنه رغم كافة الإجراءات المتبعة من طرف بنك الجزائر في مجال توظيف أدوات سياسته النقدية في مواجهة التداعيات الاقتصادية لفيروس (COVID-19) ورغم كافة الجهود المبذولة هو وجود بعض القصور، الذي يتضح بشكل جلي إذا ما قارنا الجهود المحلية مع جهودات المصارف المركزية العربية على الأقل إن لم نقل العالمية، وذلك كما يلي:

- إن تخفيض البنك المركزي الجزائري لمعدل الفائدة (سعر إعادة الخصم) ب (25) نقطة أي ب (0.25%) لا يضاهي أبدا التخفيضات التي أعلنتها جل البنوك المركزية العربية التي تراوحت بين (1%-1.5%) لكل من الأردن وتونس والسعودية وقطر ومصر، 1.25% الإمارات العربية المتحدة، 1.5% موريتانيا (طلحة، 2020)، والتي ستساهم بشكل أفضل في تحفيز الاستهلاك وزيادة الطلب للخروج من حالة الركود نحو الراج.

- كان يتعين على البنك المركزي الجزائري وبدعم من الحكومة أن يخصص أغلفة مالية معتبرة على شكل حزم تحفيزية للاقتصاد الوطني وذلك بهدف دعم البنوك والمؤسسات المالية والشركات وقطاع الأعمال وتعزيز السيولة المالية والتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي يشهده العالم حاليا، لكن إلى حد الآن لم يتم الإعلان عن أي حزمة سيخصصها بنك الجزائر لهذا الغرض، على النقيض من ذلك نجد أن عددا من البنوك المركزية العربية قد خصصت حزم تحفيزية لاقتصادياتها وبدأت في صرفها ومنها: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بحزمة قدرها (256) مليار درهم أي ما يعادل (62.2) مليار \$، المصرف الأردني المركزي بحزمة قدرها (1050) مليون دينار أردني، ... وغيرها (طلحة، 2020)، كما أعلنت حكومات كثير من الدول العربية عن حزم تحفيز ضخمة لاقتصادياتها ومنها: المملكة العربية السعودية بحزمة قدرها (70) مليار ريال سعودي، قطر ب (75) ريال قطري، عمان ب (8) مليار ريال عماني، مصر ب (100) مليار جنيه مصري، ... وغيرها، أما الحكومة الجزائرية فإلى حد الآن لم تعلن عن أي حزمة تحفيز اقتصادي وكثيرا ما نسمع هذه

الأيام عن ميزانية تكميلية ثانية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، لكن لحد الآن لم تظهر تفاصيل هذه الميزانية بعد.

4. خاتمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الإجراءات اللازمة لتمكين السلطات النقدية من إدارة المعروض النقدي وضبط السيولة بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة والتي على رأسها تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، مستعينة في ذلك بمجموعة من أدواتها الكمية (غير المباشرة) والكيفية (المباشرة)، بما يضبط الاقتصاد الكلي وينقله من حالة الأزمات الاقتصادية إلى حالة الاستقرار الاقتصادي.

1.4. إختبار الفرضيات:

من خلال الإطار النظري لهذه الدراسة تبين لنا أن السياسة النقدية تؤدي وظيفة جوهرية في الحفاظ على سلامة الاقتصاد واستقراره أثناء الأزمات والإختلالات الاقتصادية، من خلال إتباع سياسة توسعية أو انكماشية حسب حالة الاقتصاد ومتطلباته وعبر مختلف أدوات السياسة النقدية من خلال التأثير على أربعة مؤشرات أساسية والتي تسمى بمربع كالدور السحري، وهي: استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق معدلات نمو عالية، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة والقائلة: "تلعب السياسة النقدية دورا بارزا في تحقيق استقرار الاقتصاد ونموه أثناء الأزمات الاقتصادية".

ومن خلال الإطار التحليلي لهذه الدراسة اتضح لنا أن البنك المركزي الجزائري قد اعتمد على جميع أدوات السياسة النقدية الكمية في مواجهة تداعيات فيروس (COVID-19) حيث: خفض سعر إعادة الخصم بـ (0.25%)، خفض معدل الاحتياطي الإلزامي إلى (2%)، رفع عتبات إعادة التمويل للأوراق العمومية في مجال عمليات السوق المفتوحة، كما اعتمد بنك الجزائر على مختلف أدوات السياسة النقدية النوعية لمواجهة تداعيات هذا الفيروس، حيث: خفض الحد الأدنى لمعامل السيولة بنسبة (40%)، إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقدرة بـ (5.2%)، تأجيل تسديد أقساط القروض ومواصلة التمويلات، التوجيهات والتعليمات المباشرة والإعلام والاجتماعات وطينا ودوليا الرامية لمواجهة تداعيات فيروس (COVID-19)، ...، وغيرها، كل هذا يقودنا إلى قبول الفرضية الثانية للدراسة والقائلة: "وظف البنك المركزي الجزائري مختلف أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري".

2.4. نتائج الدراسة:

من خلال الإطار النظري لهذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعدد السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد.
- تعبر السياسة النقدية عن مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي من أجل ضبط كمية النقود المتداولة في الاقتصاد حفاظا على استقرار الأسعار.

- تسعى السياسة النقدية مهما اختلفت أدواتها إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية هي: ضمان نمو الناتج المحلي الداخلي الخام (PIB)، تقليص معدلات البطالة، استقرار الأسعار وتخفيض مستويات التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات في إطار ما يعرف بمربع كالدور السحري (The Magic Square of Kaldor).

- يستخدم البنك المركزي في إطار تحقيق مختلف أهداف مربع كالدور السحري عدة أدوات غير مباشرة هادفة إلى التأثير على عرض النقد وكمية الإئتمان وهي: سعر إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، وعدة أدوات أخرى مباشرة وهي: سعر إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، وعدة أدوات أخرى مباشرة هادفة إلى التأثير على نوع وطبيعة الإئتمان ومنها: السقوف الائتمانية، التنظيم الانتقائي للإئتمان، تحديد هامش الضمان، وضع حد أقصى لسعر الفائدة، والاقناع الأدبي.

- تلعب السياسة النقدية دورا هاما في دعم الاقتصاد لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، لما تتميز به من قدرة عالية على مواجهة الصدمات الاقتصادية وضبط الاختلالات في أسواق النقد والمال، بالشكل الذي يترك أثرا واضحا في استقرار المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف.

ومن خلال الإطار التحليلي لهذا البحث تم التوصل إلى أنه رغم توظيف البنك المركزي الجزائري لمختلف أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، إلا أنه لا يمكننا الجزم بمدى فعالية هذه الأدوات في تحقيق الأهداف المرجوة منها بالنسبة للجزائر، وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- رغم تخفيض البنك المركزي لمعدل الفائدة بنسبة (0.25%) إلا أن ذلك لا يضاهي التخفيضات التي أعلنتها المصارف المركزية العربية والتي تتراوح بين (1%-1.5%) سعيا نحو تحفيز الاستهلاك والطلب والقضاء على الركود.

- رغم كل الجهود التي يبذلها بنك الجزائر لمواجهة تداعيات فيروس كورونا إلى أنه لم يخصص حزمة تحفيز اقتصادي لمعالجة العسر المالي، على عكس كثير من المصارف المركزية العربية والعالمية أو حتى الحكومات التي خصصت حزمات تحفيز ضخمة لاقتصادياتها.

- لقد كان لجائحة كورونا عدة آثار إيجابية على القطاع المصرفي الجزائري في بداية الأزمة ومنها التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتقنيات الصيرفة الإلكترونية، لكن ما إن تم إلغاء إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي حتى عرف الاقبال على العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر تراجعا كبيرا.

3.4. التوصيات:

وفقا لما جاء في الإطار النظري لهذه الدراسة تم التوصل إلى الاقتراحات التالية:

- ضرورة اتباع سياسة نقدية متوازنة وفعالة تساهم بشكل جيد في الحد من الضغوط التضخمية.
- ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية ودعم استقلالية البنوك المركزية.
- ضرورة العمل على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بما يخدم تحقيق أهدافهما المتوافقة أحيانا والمتعارضة أحيانا أخرى.

ووفقا لما جاء في الإطار التحليلي لهذا البحث فإن التوصيات النهائية تصب ضمن أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول، وضع استراتيجيات واضحة للعالم لتعامل بنك الجزائر مع مختلف الجوائح والأزمات الاقتصادية والمالية.

- المحور الثاني، إرساء ضوابط وآليات الاستخدام الكفء لمختلف أدوات السياسة النقدية أثناء الجوائح والأزمات.
- المحور الثالث، دعم جهود توسيع قاعدة الشمول المالي في الجزائر.
- المحور الرابع، مواصلة جهود عصرنة القطاع المصرفي الجزائري والرقى بممارسات الصيرفة الإلكترونية فيه.

5. قائمة المراجع:

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم أمال علي، (2019)، "دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (20)، العدد (03)، جامعة بور سعيد، مصر، ص ص: 118-154.
- إدارة الصحة العامة بمقاطعة لوس أنجلوس، (2020)، "فيروس كورونا الجديد (COVID-19)، ورقة إرشادية، 12 أبريل 2020، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية"، منشور متاح على الموقع الإلكتروني: www.publichealth.lacounty.gov/Media/Coronavirus/FAQ، تاريخ الاطلاع: 2021/01/25.
- الإذاعة الجزائرية، (2020)، "الجزائر تشرع في إنتاج كاشف لفيروس كورونا في 15 دقيقة"، 11 ماي 2020، الجزائر، متاح على الرابط: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200511/193401.html>، تاريخ الاطلاع: 2021/01/25.
- الأونروا، (2020)، فيروس كورونا المستجد (COVID-19): "دليل توعوي صحي شامل"، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، الأمم المتحدة، فيينا، النمسا.
- السمهوري محمد سعيد، (2012)، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- القطابري محمد ضيف الله، (2011)، "دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)"، ط 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بلعزوز بن علي، (2003)، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2020 أ)، "التعليمية رقم 07-20 المؤرخة بتاريخ 29 أبريل 2020 والمتعلقة بمعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية"، المادة 02، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2020 ب)، "التعليمية رقم 06-02 المؤرخة بتاريخ 29 أبريل 2020 المعدلة والمتمة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية"، المادة 03، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2020 ت)، "التعليمية رقم 08-20 المؤرخة بتاريخ 29 أبريل 2020 المعدلة للتعليمية رقم 06-2016 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 والمتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك"، الملحق 06، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2020 ث)، "لجنة عمليات السياسة النقدية"، بيان صحفي 29 أبريل 2020، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2020 ج)، "التعليمية رقم 05-20 المؤرخة بتاريخ 06 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية"، المواد 02، 03، 04، 05، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2020 ح)، "لجنة عمليات السياسة النقدية"، بيان صحفي 10 مارس 2020، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2020 خ)، "بيان حول مساهمة محافظ بنك الجزائر ونوابه ومستخدميه في صندوق (كوفيد-19)"، 13 أبريل 2020، الجزائر.
- بنك الجزائر، (2023)، "دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية"، المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي، 07 فيفري 2023، الجزائر.

- بوابة الوزارة الأولى، (2020)، "بيان اجتماع مجلس الوزراء: النص الكامل، 04 ماي 2020"، متاح على الرابط: www.cg.gov.dz/premier-ministre/activities/com-03-05-2020-ar.html تاريخ الاطلاع: 2021/01/25.

- خلف حسن حميد، (2018)، "أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 1990-2017"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (04)، العدد (44)، جامعة تكريت، العراق، ص ص: 428-449.

- داغر محمود محمد محمود، عاشور إحسان جبر، (2014)، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد (07)، جامعة بغداد، العراق، ص ص: 202-226.

- زواق الحواس، (2021)، "استجابة السياسة النقدية لإحتواء التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد-19)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (22)، العدد (02)، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص ص: 243-268.

- سعيدان عمر، (2009)، "دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي: دراسة حالة البنك المركزي الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

- طلحة الوليد أحمد، (2020)، "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- عبد الرحيم ثريا، (2007)، "تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم: دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (44)، جامعة بغداد، العراق، ص ص: 142-160.

- عبود سحر محمد، مليجي أسماء، (2023)، "توجهات السياسة النقدية وتحفيز تمويل الاستثمار الصناعي في مصر"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد (02)، العدد (02)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ص ص: 60-96.

- عجلان صباح، (2019)، "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة: دراسة عينة من البنوك العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- عجمي هيل، الجنابي جميل، ياسين رمزي، أرسلان يسع، (2009)، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- غريال مدحت بشرى ملك، (2023)، "دور السياسات المالية والنقدية في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (COVID-19) في مصر"، مصر المعاصرة، المجلد (02)، العدد (550)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، والإحصاء والتشريع، مصر، ص ص: 334-388.

- فاضل إيهاب أحمد، إسماعيل هشام عبد الخالق، (2019)، "دور السياسات النقدية في المؤشر التجمعي للاستقرار المصرفي في العراق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (39)، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، بغداد، العراق، ص ص: 77-91.

- قدي عبد المجيد، (2003)، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- لشموت عمار، (2020)، "تداعيات فيروس كورونا... شلل اقتصادي واجتماعي في الجزائر"، 05 أبريل 2020، موقع جزائر ULTRA، الجزائر متاح على الرابط: <https://ultraalgeria.ultrasaut.com/> تاريخ الاطلاع: 2021/01/23.

- مبارك عبد المنعم، يونس محمود، نجيب نعمة الله، (2001)، "مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- محمد أحمد جاسم، عباس شذى خالد، (2018)، "أثر الاستقرار الاقتصادي بالتنمية البشرية في العراق للمدة (2003-2013)", مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (12)، العدد (49)، جامعة البصرة، العراق، ص ص: 01-18.
- مفتاح صالح، (2005)، "النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- نظام رقم 11، الصادر بتاريخ 04 المؤرخ بتاريخ 24 ماي 2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية، العدد (54)، 02 أكتوبر 2011.
- نظام رقم 01-14، الصادر بتاريخ 16 فيفري 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد (56)، 25 سبتمبر 2014، الجزائر.
- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، (2021)، "الخارطة الوبائية: تطور وضع COVID-19 في الجزائر"، متاح على الرابط: www.covid19.sante.gov.dz/carte/، تاريخ الاطلاع: 2021/01/29.
- وكالة الأنباء الجزائرية، (2020)، "مشروع قانون المالية التكميلي: تراجع احتياطي الصرف إلى 44.2 مليار دولار بنهاية 2020"، 03 ماي 2020، الجزائر، متاح على الرابط: www.aps.dz/ar/economie/86798-2-44-2020، تاريخ الاطلاع: 2021/01/25.

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Amani I, Maamar B, (2015), **Réalisation des objectifs, conduite et efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990-2013)**, 10^{ème} Colloque International sur : Efficacité de la politique monétaire dans les PVD : les expériences passées et les défis futures, Novembre, Université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Algérie.
- APS, (2020 A), **Covid-19: 100 millions de dollars pour l'importation des produits pharmaceutiques**, 22 Mars 2020, Algérie Presse Service, Alger, disponible sur le site: www.aps.dz/sante-science-technologie/103333-covid-19-100-millions-de-dollars-pour-:importation-des-produits-pharmaceutiques, Consulté le: 25/01/2021.
- APS, (2020 B), **Coronavirus : le président de la république annonce une série de « mesures immédiats »**, 22 Mars 2020, Algérie Presse Service, Alger, disponible sur le site: www.aps.dz/algerie/103332-coronavirus-le-président-de-la-république-annonce-une-série-de-mesures-immédiates, Consulté le: 25/01/2021.
- APS, (2020 C), **Coronavirus: 2020, une année difficile pour l'événementiel**, 20 Avril 2020, Algérie Presse Service, Alger, disponible sur le site: www.aps.dz/economie/104235-coronavirus-2020-unz-année-difficile-pour-evennementiel, Consulté le: 25/01/2021.
- Banque d'Algérie, (2018), **Rapport annuel 2017 : Évolution économique et monétaire en Algérie**, Juillet, Alger.
- Banque d'Algérie, (2020 A), **Note d'information aux banques et établissements financiers, Mesures Covid-19**, 24 mars 2020, Alger.
- Banque d'Algérie, (2020 B), **Réunion du IMFC (Comète Monétaire Financier International)**, 16 Avril 2020, Communiqué de presse, Alger.
- Blot H, Hubert P, (2018), **Une analyse de la contribution de la politique monétaire à la croissance économique**, Revue de l'OFCE, N°159, PP : 231-254.
- Elflein J, (2020 B), **COVID-19 cases, recoveries, deaths among most impacted countries as of Jan. 29, 2021**, Statista, Hamburg, Germany, available at: www.statista.com/statistics/1105235/Coronavirus-2019mcov-cases-recoveries-deaths-most-affected-countries-worldwide/, Consulted: 29/01/2021.

- Elflein J, (2021 A), **Coronavirus (COVID-19) cases, recoveries, and deaths worldwide as of Jan. 29, 2021**, Statista, Hamburg, Germany, available at: www.statista.com/statistics/1087466/covid-cases-recoveries-deaths-worldwide/, Consulted: 29/01/2021.
- FAO, (2020), **FAO Food Price Index, Food and Agriculture Organization**, 07 May 2020, Rome, Italy, available: www.fao.org/worldfoodsituation/foodpriceindex/en/, Consulted: 25/01/2021.
- ILO, (2020), **COVID-19 and the world of work: impact and policy responses**, Geneva, Switzerland.
- IMF, (2020), **World economic outlook 2020**, International Monetary Fund, Washington, USA.
- Lock S, (2020), **Global change in travel and tourism revenue due to COVID-19 2019-2020**, Statista, Hamburg, Germany, available at: www.statista.com/forecasts/1103426/covid-19-revenue-travel-tourism-industry-forecast/, Consulted: 25/01/2021.
- OXFAM, (2020), **Half a billion people could be pushed into poverty by corona virus**, Warns OXFAM, OXFAM International, 9th April 2020, Canada, available at: www.oxfam.org/en/press-releases/half-billion-people-could-be-pushed-poverty-coronavirus-warns-oxfam, Consulted: 25/01/2021.
- Rodriguez-Fuentes C J, (2017), **Regional monetary policy**, Routledge, Taylor and Francis Group, New York, USA.
- Samuelson P A, Nordhaus W D, (2009), **Economics**, MCGraw-Hill Higher Education, New York, USA.
- Sonnichsen N, (2020 A), **Weekly crude oil prices for Brent, OPEC basket, and WTI 2019-2021**, Statista, Hamburg, Germany, available at: www.statista.com/statistics/326017/weekly-crude-oil-prices/, Consulted: 25/01/2021.
- Sonnichsen N, (2020 B), **Monthly average crude oil prices of the OPEC basket 2019-2020**, Statista, Hamburg, Germany, available at: <https://www.statista.com/statistics/277914/monthly-average-prices-of-the-opec-crude-oil-basket>, Consulted: 25/01/2021.
- UN, (2020), **COVID-19: frequently asked questions**, United Nations, Geneva, Switzerland.
- UNCTAD, (2020 A), **Impact of the corona virus outbreak on global FDI**, March 2020, Special Issue, United Nations Conference on trade and Development, Geneva, Switzerland.
- WB, (2020), **Global economic prospects : slow, growth, policy challenges**, World Bank Group, Washington, USA.
- WHO, (2020), **Covid-19 : Questions and answers**, World Health Organization, Geneva, Switzerland, available at: www.emro.who.int/health-topics/corona-virus/questions-and-answers.html, Consulted: 25/01/2021.
- Wikipedia, (2020), **Pandémie de covid-19 en Algérie**, 13 Mai 2020, disponible sur le site: https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Pandémie_de_covid-19_en_Algérie, Consulté le: 23/01/2021.